No. 47549

Germany
and
Oman

Treaty between the Federal Republic of Germany and the Sultanate of Oman concerning the encouragement and reciprocal protection of investments. Muscat, 30 May 2007

Entry into force: *4 April 2010 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic, English and German*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Germany, 10 June 2010*

Allemagne
et
Oman

Traité entre la République fédérale d'Allemagne et le Sultanat d'Oman relatif à l'encouragement et à la protection réciproque des investissements. Mascate, 30 mai 2007

Entrée en vigueur : *4 avril 2010 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe, anglais et allemand*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Allemagne, 10 juin 2010*

(٤) بدخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ينتهي العمل بمعاهدة ٢٥ يونيو ١٩٧٩م بين جمهورية ألمانيا الاتحادية و سلطنة عمان حول التشجيع والحماية المتبادلة لاستثمارات رؤوس الأموال.

حـــررت في مسقط.. بتـــاريخ ٢٠٠٧/٥/٣٠م الموافـــق في هـــذا اليـــوم...٣٠.....مـــن شهر جمادى الأولى من عام.....١٤٢٨هـ من نسختين أصليتين كل منهما باللغات الألمانية و العربية والإنجليزية ولكل النصوص حجية قانونية متساوية، وفي حالة الاختلاف حول التفسير بين النصين العربي والألماني يعتد بالنص الإنجليزي .

عـــن
جمهورية ألمانيا الاتحادية

عـــن
سلطنـــــة عمان

(٤) لا يجوز للدولة المتعاقدة، طرف النزاع ، أن تثير اعتراضا في أية مرحلة من مراحل إجراءات التحكيم أو تنفيذ القرار بدعوى أن مستثمر الدولة المتعاقدة الأخرى قد حصل على تعويض يغطي جزئيا أو كليا خسائره بموجب عقد التعويض أو الضمان أو التأمين.

المادة الحادية عشرة

مجال تطبيق المعاهدة

(١) تطبق هذه المعاهدة على جميع الاستثمارات، سواء تلك التي أقيمت قبل أو بعد دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، ولكن لا تطبق على أي مطالبات أو نزاعات تتعلق بتلك الاستثمارات سبق إثاراتها أو تمت تسويتها بين الأطراف المعنية قبل دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

(٢) تنفذ هذه المعاهدة سواء كانت العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية قائمة أو غير قائمة بين الدولتين المتعاقدتين.

المادة الثانية عشرة

بدء العمل ومدة السريان والانتهاء

(١) تخضع هذه المعاهدة الى المصادقة ويتم تبادل وثائق التصديق في أقرب وقت ممكن.

(٢) تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد شهر واحد من تاريخ تبادل وثائق التصديق، وتظل سارية المفعول لمدة عشرين عاما، وتمدد فيما بعد لمدة خمسة عشر عاماً، ما لم تخطر أي من الدولتين المتعاقدتين كتابياً الدولة المتعاقدة الأخرى عبر القنوات الدبلوماسية برغبتها في إنهاء هذه المعاهدة، وذلك قبل أثنى عشر شهرا من تاريخ انقضاء مدتها. بعد انتهاء تلك الفترة الأخيرة تظل المعاهدة سارية المفعول لفترة غير محددة إلا إذا أبدت أي من الدولتين المتعاقدتين كتابياً وعبر القنوات الدبلوماسية رغبتها في إنهاء المعاهدة وإعطاء فترة أثنى عشر شهراً كإنذار.

(٣) بالنسبة للاستثمارات التي تتم قبل انتهاء المعاهدة ، فان أحكام المواد السابقة تظل نافذة المفعول لفترة إضافية قدرها عشرون عاماً من تاريخ إنهاء هذه المعاهدة .

(٦) تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات، وتكون قراراتها نهائية وملزمة قانوناً. تتحمل كل دولة متعاقدة تكلفة العضو الذي تقوم بتعيينه وتكلفة ممثليها في إجراءات التحكيم، ويتحمل كلا الدولتين المتعاقدتين تكلفة الرئيس وبقية التكاليف بالتساوي قد تضع هيئة التحكيم قاعدة مختلفة لتحديد التكلفة . في جميع الأحوال الأخرى تقرر هيئة التحكيم الإجراءات التي تتبعها. إذا نشأ أي خلاف بين الدولتين المتعاقدتين عن معنى ومجال القرار، يجوز لأي من الدولتين المتعاقدتين أن تطلب من هيئة التحكيم تفسير قراراتها

المادة العاشرة

تسوية المنازعات بين مستثمر ودولة متعاقدة

(١) تتم تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات التي تنشأ بين دولة متعاقدة وأحد مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى وديا بين أطراف النزاع، إذا أمكن ذلك.

(٢) إذا لم تتم تسوية النزاع خلال فترة ثلاثة اشهر من تاريخ تسلم طلب التسوية، يقدم النزاع اختياريا أو بالتتابع وبناء على طلب المستثمر، إلى:

أ. المحكمة المختصة لدى الدولة المتعاقدة التي أقيم في إقليمها الاستثمار،

ب. التحكيم الدولي بموجب :

١- معاهدة ١٨ مارس ١٩٦٥م حول تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى (ICSID)، أو

٢- قواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL)، أو

٣- قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية (ICC)، أو

٤- أي شكل آخر لتسوية النزاع يتفق عليه طرفا النزاع

بموجب هذا تعلن كل دولة متعاقدة عن قبولها بإجراءات التحكيم الدولية المذكورة أعلاه.

(٣) أي قرار يصدر عن هيئة التحكيم يكون نهائياً وملزماً قانونا لأطراف النزاع، ويتم تنفيذه وفقا للقانون المحلي.

المادة التاسعة

تسوية المنازعات بين الدولتين المتعاقدتين

(١) تتم تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدولتين المتعاقدتين بشأن تفسير أو تطبيق هذه المعاهدة ودياً – إذا أمكن ذلك – عن طريق المفاوضات بين حكومتي الدولتين المتعاقدتين عبر القنوات الدبلوماسية.

(٢) إذا لم تتم تسوية النزاع خلال فترة ستة اشهر اعتباراً من تاريخ طلب أي من الدولتين المتعاقدتين التفاوض ، يقدم النزاع إلى هيئة تحكيم بناء على طلب أي من الدولتين المتعاقدتين.

(٣) تشكل هيئة التحكيم لكل حالة على حدة على النحو التالي: تقوم كل دولة متعاقدة بتعيين عضو واحد، ثم يتفق العضوان على اختيار شخص من دولة ثالثة يتم تعيينه رئيسا للهيئة من قبل حكومتي الدولتين المتعاقدتين. يتم تعيين العضوين خلال شهرين والرئيس خلال ثلاثة أشهر إبتداء من تاريخ إخطار أي من الدولتين المتعاقدتين الدولة المتعاقدة الأخرى عن عزمها في تقديم النزاع الى هيئة التحكيم.

(٤) إذا لم يتم التقيد بالفترة المحددة في الفقرة (٣) أعلاه، فانه يجوز، في غياب أي اتفاق آخر، لأي من الدولتين المتعاقدتين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة. وإذا كان الرئيس من مواطني أي من الدولتين المتعاقدتين ، أو وجد ما يمنعه من تأدية المهمة أيضاً المذكورة ، فان نائب الرئيس يتولى القيام بالتعيينات اللازمة . وإذا كان نائب الرئيس من مواطني أي من الدولتين المتعاقدتين أو وجد ما يمنعه من تأدية المهمة ، فانه يجب على عضو المحكمة الذي يليه في الأقدمية وليس من مواطني أي من الدولتين المتعاقدتين القيام بإجراء التعيينات اللازمة.

(٥) تفصل هيئة التحكيم في النزاع وفقا لأحكام هذه المعاهدة ولمبادئ القانون الدولي.

المادة السابعة

الحلول

إذا قامت إحدى الدولتين المتعاقدتين أو من ينوب عنها بسداد دفعة لأحد مستثمريها بموجب ضمان تم منحه مقابل استثمار أقيم في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى، فأن على الدولة المتعاقدة الأخيرة، وبدون الإخلال بحقوق الدولة المتعاقدة الأولى بموجب المادة (٩)، الإعتراف بالتنازل عن أي حق أو مطالبة لمثل هذا المستثمر سواء كان ذلك بموجب قانون أو معاملة قانونية لصالح الدولة المتعاقدة الأولى. وتعترف الدولة المتعاقدة الأخيرة أيضاً بحلول الدولة المتعاقدة الأولى في مثل هـذا الـحق أو المطالبـة (مطالبات منقولة أو متنازل عنها) الذي يخول لتلك الدولة المتعاقدة المطالبة بها الى نفس مدى من سبقها كسلف قانوني بالنسبة لتحويل الدفعات التي تنفذ بموجب هذه المطالبات المنقولة تطبق المادة (٤) فقرة ٢ و٣ والمادة (٥) مع ما يلزم من تعديل حسب الأحوال.

المادة الثامنة

تطبيق قواعد وأحكام أخرى

(١) إذا تضمنت تشريعات أي من الدولتين المتعاقدتين أو التزاماتهما القائمة في الوقت الحاضر بموجب القانون الدولي أو تلك التي قد تنشأ لاحقا بين الدولتين المتعاقدتين بالإضافة إلى هذه المعاهدة، قواعد عامة أو محددة تؤهل استثمارات مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى لمعاملة أكثر أفضلية من تلك التي تمنحها هذه المعاهدة ، فإن تلك القواعد تسود، إلى المدى الذي تكون فيه أكثر أفضليـة، من هذه المعاهدة .

(٢) على كل دولة متعاقدة التقيد بأي التزام آخر قبلت به فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى في إقليمها .

(٣) تخضع الاستثمارات التي تشكل التزاماً خاصاً بالنسبة لإحدى الدولتين المتعاقدتين تجاه مستثمر الدولة المتعاقدة الأخرى ، لشروط الالتزام المذكور الى المدى الذي تضمن ذلك الالتزام أحكاماً أكثر أفضلية للمستثمر عما تحتويه هذه المعاهدة .

المادة السادسة

التحويلات

(١) على كل دولة متعاقدة أن تضمن لمستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى التحويل الحر للدفعات المرتبطة بالاستثمار الذي يقام في إقليمها وخاصة:

أ. رأس المال وأي إضافات في رأس المال تكون مستخدمة للمحافظة على الاستثمارات القائمة، أو زيادتها، أو توسعتها، وأية مبالغ أخرى مخصصة لتغطية المصروفات المرتبطة بإدارة الاستثمارات

ب. العائدات .

ج. الأموال المدفوعة سداداً لقروض مرتبطة بالاستثمار .

د. حصيلة التصفية أو البيع الكلي أو الجزئي للاستثمار .

هـ. التعويض المدفوع بموجب المادة (٤) والمادة (٥).

و. أجور ومكافآت ومستحقات مواطني الدولة المتعاقدة الأخرى ومواطني أية دولة ثالثة، المسموح لهم بالعمل في الأنشطة المرتبطة بالاستثمار.

(٢) تتم التحويلات بموجب هذه المادة والمواد ٤، ٥ و٧ بدون تأخير بسعر الصرف السائد في السوق والمطبق في تاريخ التحويل. ويعتبر التحويل "قد تم بدون تأخير" إذا تم خلال الفترة اللازمة عادة لإتمام إجراءات التحويل. وتبدأ الفترة المذكورة في اليوم الذي يقدم فيه طلب التحويل على ألا تتجاوز تلك الفترة في أي حال من الأحوال مدة شهرين.

(٣) في حالة عدم وجود سوق للنقد الأجنبي، يطبق السعر التقاطعي الذي يتم الحصول عليه من الأسعار المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي في تاريخ السداد لتحويل العملات المعنية الى حقوق السحب الخاصة.

تعويض فوري وكاف وفعال، على أن يعادل مثل هذا التعويض قيمة الاستثمار المنزوع مباشرة قبل التاريخ الذي أصبح فيه النزع الفعلي أو التهديد بالنزع معروفاً لدى الجمهور.

(٣) يجب دفع التعويض بدون تأخير شاملاً الفوائد من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ الدفع بالسعر المعقول تجارياً وعلى أساس السعر السائد بين المصارف في أوروبا (Euribor) ويكون قابلاً للتحصيل فعلياً والتحويل بحرية. يجب وضع الشروط بطريقة ملائمة لتقييم ودفع التعويض عند أو قبل النزع. تخضع مشروعية نزع الملكية وقيمة التعويض للمراجعة القضائية بموجب النظام القانوني الوطني الخاص بذلك .

(٤) يتمتع مستثمرو أي من الدولتين المتعاقدتين بمعاملة الدولة الأكثر رعاية في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى وذلك فيما يتعلق بالمسائل المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة الخامسة

التعويض عن الخسائر

(١) يمنح مستثمرو أي من الدولتين المتعاقدتين، الذين تتعرض استثماراتهم للخسائر في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو ثورة أو إعلان حالة الطوارئ على المستوى الوطني أو تمرد، معاملة من قبل الدولة المتعاقدة الأخرى لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنحها لمستثمريها أو لمستثمري أي دولة ثالثة ، أيهما كان افضل للمستثمرين المعنيين، على أن تكون مثل هذه الدفعات قابلة للتحويل بحرية .

(٢) تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على مستثمري إحدى الدولتين المتعاقدتين الذين يتعرضون لخسائر في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى في أي من الأحداث المشار إليها في تلك الفقرة ناتجة عن :-

أ. الاستيلاء على ممتلكاتهم بواسطة قوات أو سلطات الدولة المتعاقدة الأخرى، أو

ب. قيام قوات أو سلطات الدولة المتعاقدة الأخرى بتدمير ممتلكاتهم دون أن يكون ذلك بفعل القتال أو لم تقتضيه ضرورة الموقف .

(٤) لا تتصل هذه المعاملة بالمزايا التي تمنحها أي من الدولتين المتعاقدتين لمستثمري دولة ثالثة بسبب عضويتها أو انتسابها لاتحاد جمركي أو اقتصادي، سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة أو أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي أو بموجب أي اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي أو اتفاقيات أخرى تتعلق بالمسائل الضريبية .

(٥) يتم التعامل مع الموضوعات المتعلقة بالضريبة على الدخل ورأس المال وفقاً لاتفاقية تجنب الازدواج الضريبي الخاصة بالضريبة على الدخل ورأس المال المبرمة بين الدولتين المتعاقدتين. في حالة عدم وجود مثل هذه الاتفاقية بين الدولتين المتعاقدتين يطبق قانون الضريبة المحلي .

(٦) لا تلزم أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة سلطنة عمان بمنح مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى ذات المعاملة التي تمنحها لمستثمريها فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقار. كما ينطبق ذلك على المنح والقروض الميسرة المرتبطة ببرامج تنموية واجتماعية محددة .

(٧) يحق لمستثمري أي من الدولتين المتعاقدتين حرية اختيار وسائل النقل الدولية المعتمدة لنقل الأشخاص أو السلع الرأسمالية المرتبطين مباشرة بالاستثمار وفقاً لمعنى هذه المعاهدة ، ودون الإخلال بالاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف الملزمة لأي من الدولتين المتعاقدتين .

المادة الرابعة

التعويض في حالة نزع الملكية والتأميم

(١) تتمتع إستثمارات مستثمري أي من الدولتين المتعاقدتين بالحماية الكاملة والأمان في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى .

(٢) لا يجوز نزع أو تأميم إستثمارات مستثمري أي من الدولتين المتعاقدتين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أو إخضاعها لأي إجراءات أخرى لها نفس أثار نزع الملكية أو التأميم (يشار إليها في ما يلي بـ – نزع الملكية –) وذلك في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى، إلا إذا تم ذلك وفقاً لقوانين الدولة المتعاقدة الأخيرة من أجل المصلحة العامة وعلى أساس غير تمييزي ومقابل

(٣) لا يجوز لأي من الدولتين المتعاقدتين، بأي وسيلة ، إفساد إدارة أو صيانة أو استخدام أو التمتع أو التصرف في استثمارات مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى في إقليمها عن طريق أي إجراءات تعسفية أو تمييزية .

(٤) تراعي الدولتان المتعاقدتان، في إطار تشريعاتهما وبحسن نيتهما، طلبات الدخول والإقامة المؤقتة للأشخاص التابعين لأي من الدولتين المتعاقدتين الذين يرغبون في دخول إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى فيما يتصل بالاستثمار. كما يطبق ذلك على الأشخاص الذين يتم استخدامهم ويرغبون في دخول إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى للإقامة بغرض العمل فيما يتصل بالاستثمار. ينطبق ذلك أيضاً على أذونات العمل

المادة الثالثة

المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية للاستثمارات

(١) لا تخضع أي من الدولتين المتعاقدتين الاستثمارات التي يملكها أو يسيطر عليها مستثمرو الدولة المتعاقدة الأخرى في إقليمها الى معاملة أقل أفضلية عن تلك التي تمنحها لاستثمارات مستثمريها أو مستثمري أية دولة ثالثة .

(٢) لا تخضع أي من الدولتين المتعاقدتين نشاط مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى الى معاملة أقل أفضلية عن تلك الممنوحة لمستثمريها أو لمستثمري أية دولة ثالثة والمتعلقة على وجه الخصوص وليس الحصر بالإدارة، أو الصيانة، أو التشغيل أو التمتع أو التصرف في استثماراتهم، أيهما أكثر أفضلية للمستثمر .

(٣) وفقاً للمعنى الذي تحمله هذه المادة يعتبر ما يلي بصفة خاصة "معاملة أقل أفضلية" المعاملة غير المتكافئة في حالة وضع قيود على شراء المواد الخام أو المواد المساعدة، الطاقة أو الوقود أو أي نوع من وسائل الإنتاج أو التشغيل والمعاملة غير المتكافئة في حالة إعاقة تسويق المنتجات داخل أو خارج البلد. التدابير التي تتخذ لأسباب الأمن العام وحفظ النظام والصحة العامة أو قواعد السلوك لا تعتبر "معاملة أقل أفضلية" بموجب هذه المادة .

أ- بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية:

- الألمان حسب المعنى الوارد في القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية.
- أي شخص اعتباري أو أي شركة تجارية أو غيرها أو اتحاد سواء له أو ليس له شخصية قانونية ولديه مقر في إقليم جمهورية ألمانيا الاتحادية بغض النظر عما إذا كانت أنشطته موجهة نحو الربح أو غير ذلك .

ب- بالنسبة لسلطنة عمان :

- أي شخص طبيعي يحمل جنسية سلطنة عمان وفقاً لقوانينها .
- أي شخصية اعتبارية مقرها في إقليم سلطنة عمان طبقاً لقوانينها .

(٤) عبارة "إقليم" تعني الأرض والمجال الجوي والبحر الإقليمي وكذلك المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الذي تمارس فيه الدولة المتعاقدة حقوق السيادة أو الولاية طبقاً لأحكام القانون الدولي وقانونها المحلي.

المادة الثانية

تشجيع وحماية الإستثمارات

(١) تشجع كل دولة متعاقدة، بقدر الإمكان، استثمارات مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى وتهيئ الظروف المواتية لهذه الاستثمارات وتقبل بمثل هذه الاستثمارات طبقاً لتشريعاتها.

(٢) تمنح كل دولة متعاقدة، في أية حال، استثمارات مستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى في إقليمها معاملة عادلة ومنصفة وحماية كاملة بموجب هذه المعاهدة تتمتع عائدات الاستثمار وعائدات إعادة الاستثمار بنفس المعاملة والحماية التي تتمتع بها الاستثمارات بموجب هذه المعاهدة.

المادة الأولى

تعريفـــات

لأغراض هذه المعاهدة:

(١) تشمل عبارة "الاستثمارات" كل أنوع الأصول المستثمرة وفقاً لقوانين ونظم الدولة المتعاقدة وتشمل على وجه الخصوص وليس الحصر:

أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وأية حقوق عينيه أخرى مثل الرهون والحجز وأية حقوق مماثلة .

ب- الأسهم وأية أنواع أخرى من المساهمة في الشركات .

ج- المطالبات النقدية المستخدمة في خلق قيمة اقتصادية أو المطالبات الخاصة بأي أداء له قيمة إقتصادية وأي حقوق أخرى فيَ الأموال.

د- حقوق الملكية الفكرية خاصة حقوق النشر والتأليف، براءات الاختراع وبراءات نماذج المنفعة، التصاميم الصناعية ، العلامات والأسماء التجارية، أسرار التجارة والأعمال، العمليات الفنية، والمعرفة والشهرة التجارية .

هـ- الإمتيازات والتراخيص الممنوحة بمقتضى قانون أو بموجب عقد شاملة إمتيازات البحث عن الموارد الطبيعية، أو إستخراجها، أو إستغلالها، أو زراعتها.

أي تعديل في الشكل الذي يتم فيه إستثمار أو إعادة إستثمار الأصول، يتم وفقاً لقوانين ونظم الدولة المتعاقدة التي يتم في إقليمها الاستثمار، ويجب ألا يؤثر على أهليتها كإستثمارات.

(٢) عبارة "عائدات" تعني الأموال الناتجة من الإستثمار أو إعادة الإستثمار لفترة محددة مثل الأرباح، أرباح الأسهم ، الفوائد، الإتاوات وغيرها من الأتعاب.

(٣) تعني عبارة " مستثمر":

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

معاهدة

بـــــــين

جمهورية ألمانيا الاتحادية وسلطنة عمان

حـــــول التشجيـــع والحمايـــــة المتبادلـــة للإستثمـــــارات

إن جمهورية ألمانيا الاتحادية وسلطنة عمان (يشار إليهما في ما يلي "بالدولتين المتعاقدتين" ويشار الى كل منهما "بالدولة المتعاقدة")،

رغبة منهما في تقوية التعاون الاقتصادي بين البلدين وخلق المناخ الملائم الذي يؤدي الى زيادة الاستثمارات من قبل مستثمري إحدى الدولتين المتعاقدتين في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى ،

وإدراكاً منهما بأن التشجيع والحماية التعاقدية لتلك الاستثمارات سيؤديان الى زيادة رخاء الشعبين من خلال نتائجهما الإيجابية مثل تحفيز المبادرات التجارية ونقل رأس المال والتقنية بين البلدين

فقد إتفقتا على ما يلي،

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

Treaty

between

the Federal Republic of Germany

and

the Sultanate of Oman

concerning

the Encouragement and Reciprocal Protection of Investments

The Federal Republic of Germany

and

the Sultanate of Oman

(hereinafter referred to as the "Contracting States" and each referred to as the "Contracting State") -

desiring to intensify economic co-operation between both countries and create favourable conditions to increase investments by investors of one of the Contracting States in the territory of the other Contracting State,

recognizing that the encouragement and contractual protection of such investments are apt to increase the prosperity of both nations through their positive effects, such as the stimulation of business initiatives and transfer of capital and technology between the two countries -

have agreed as follows:

Article 1
Definitions

For the purposes of this Treaty

1. the term "investments" comprises every kind of asset invested in accordance with the laws and regulations of a Contracting State and shall include in particular, though not exclusively:

   (a) movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mortgages, liens and similar rights;

   (b) shares of companies and other kinds of interest in companies;

(c) claims to money which has been used to create an economic value or claims to any performance having an economic value and any other titles to money;

(d) intellectual property rights, in particular copyrights, patents, utility-model patents, industrial designs, trade-marks, trade-names, trade and business secrets, technical processes, know-how, and good will;

(e) concessions and licences conferred by law or under contract, including concessions to search for, extract, exploit or cultivate natural resources;

any alteration of the form in which assets are invested or reinvested, done in accordance with the laws and regulations of the Contracting State in the territory of which the investment is made, shall not affect their qualification as investments;

2. the term "returns" means the amounts yielded by an investment or reinvestment for a definite period, such as profits, dividends, interest, royalties or other fees;

3. the term "investor" means

(a) in respect of the Federal Republic of Germany:

- Germans within the meaning of the Basic Law of the Federal Republic of Germany,

- any juridical person as well as any commercial or other company or association with or without legal personality having its seat in the territory of the Federal Republic of Germany, irrespective of whether or not its activities are directed at profit,

(b) in respect of the Sultanate of Oman:

- any natural person having the nationality of the Sultanate of Oman in accordance with its laws,

- any juridical person having its seat in the territory of the Sultanate of Oman in accordance with its laws;

4. the term "territory" means the land, air space and territorial sea as well as the exclusive economic zone and the continental shelf where a Contracting State exercises sovereign rights or jurisdiction in accordance with the provisions of international law and its domestic law.

Article 2

Encouragement and Protection of Investments

(1) Each Contracting State shall as far as possible encourage investments by investors of the other Contracting State and create favourable conditions for such investments and shall admit such investments in accordance with its legislation.

(2) Each Contracting State shall in its territory in any case accord investments by investors of the other Contracting State fair and equitable treatment as well as full protection under the Treaty. Returns from the investment and, in the event of their re-investment, the returns therefrom shall enjoy the same treatment and protection as the investment under the Treaty.

(3) Neither Contracting State shall in any way impair by arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting State.

(4) The Contracting States shall within the framework of their legislation consider in good faith applications for the entry and sojourn of persons of either Contracting State who wish to enter the territory of the other Contracting State in connection with an investment; the same shall apply to employed persons who in connection with an investment wish to enter the territory of the other Contracting State and sojourn there to take up employment. The same also applies to work permits.

Article 3

National Treatment and Most-Favoured-Nation Treatment of Investments

(1) Neither Contracting State shall subject investments in its territory owned or controlled by investors of the other Contracting State to treatment less favourable than it accords to investments of its own investors or to investments of investors of any third State.

(2) Neither Contracting State shall subject investors of the other Contracting State, as regards their activity, in particular, though not exclusively, concerning management, maintenance, operation, enjoyment or disposal of their investments, to treatment less favourable than it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favourable to the investors.

(3) The following shall, in particular, be deemed "treatment less favourable" within the meaning of this Article: unequal treatment in the case of restrictions on the purchase of raw or auxiliary materials, of energy or fuel or of means of production or operation of any kind, unequal treatment in the case of impeding the marketing of products inside or outside the country. Measures that have to be taken for reasons of public security and order, public health or morality shall not be deemed "treatment less favourable" within the meaning of this Article.

(4) Such treatment shall not relate to privileges which either Contracting State accords to investors of third States on account of its membership of, or association with, a customs or economic union, a common market, a free trade area as well as any other form of regional economic integration or by virtue of any agreements on avoidance of double taxation or other agreements regarding matters of taxation.

(5) Issues of taxation on income and on capital shall be dealt with in accordance with the Agreement for Avoidance of Double Taxation with Respect to Taxes on Income and Capital between the Contracting States. In case there is no such agreement between the Contracting States, the respective national tax law shall be applicable.

(6) The provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article shall not oblige the Sultanate of Oman to accord investors of the other Contracting State the same treatment that it accords to its own investors with regard to ownership of lands and real estate. The same applies to grants and soft loans in connection with specific development and social programs.

(7) The investors of either Contracting State are free to choose authorized international means of transport for the transport of persons or capital-goods directly connected with an investment within the meaning of this Treaty without prejudice to relevant bilateral or multilateral agreements binding on either Contracting State.

Article 4

Compensation in Case of Expropriation and Nationalization

(1) Investments by investors of either Contracting State shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting State.

(2) Investments by investors of either Contracting State shall not directly or indirectly be expropriated, nationalized or subjected to any other measure the effects of which would be tantamount to expropriation or nationalization (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting State except, in accordance with the applicable laws of the latter Contracting State for the public benefit, on a non-discriminatory basis and against prompt, adequate and effective compensation. Such compensation shall be equivalent to the value of the expropriated investment immediately before the date on which the actual or threatened expropriation has become publicly known.

(3) The compensation shall be paid without delay. It shall carry interest from the date of expropriation until the time of payment at a commercially reasonable interest rate, which is based on the relevant Euribor; it shall be effectively realizable and freely transferable. Provision shall have been made in an appropriate manner at or prior to the time of expropriation for the determination and payment of such compensation. The legality of any such expropriation and the amount of compensation shall be subject to review by due process of law according to the respective national legal system.

(4) Investors of either Contracting State shall enjoy most-favoured-nation treatment in the territory of the other Contracting State in respect of the matters provided for in this Article.

Article 5

Compensation for Losses

(1) Investors of either Contracting State whose investments suffer losses in the territory of the other Contracting State owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, or revolt, shall be accorded treatment no less favourable by such other Contracting State than that which the latter Contracting State accords to its own investors or investors of any third State whichever is more favourable to the investors. Such payments shall be freely transferable.

(2) The provision of paragraph (1) of this Article shall also apply to investors of one Contracting State who in any of the situations referred to in that paragraph suffer losses in the territory of the other Contracting State resulting from:

(a) requisitioning of their property by the forces or authorities of the latter Contracting State, or

(b) destruction of their property by the forces or authorities of the latter Contracting State, which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation.

Article 6

Transfers

(1) Each Contracting State shall guarantee to investors of the other Contracting State the free transfer of payments in connection with an investment made in its territory, in particular

(a) capital and additional capital amounts being used to maintain, increase or expand existing investments and any other amounts appropriated for the coverage of expenses connected with the management of the investments;

(b) the returns;

(c) the repayment of loans related to investment;

(d) the proceeds from the liquidation or the sale of the whole or any part of the investment;

(e) the compensation provided for in Article 4 and Article 5;

(f) wages, remunerations and accruals of nationals of the other Contracting State and nationals of any other third state who are allowed to engage in activities related to an investment.

(2) Transfers under this Article, Articles 4, 5 and 7 shall be made without delay at the market rate of exchange applicable on the day of the transfer. A transfer shall be deemed to have been made "without delay" if effected within such period as is normally required for the completion of transfer formalities. The said period shall commence on the day on which the relevant request has been submitted and may on no account exceed two months.

(3) Should there be no foreign exchange market the cross rate obtained from those rates which would be applied by the International Monetary Fund on the date of payment for conversions of the currencies concerned into Special Drawing Rights shall apply.

Article 7

Subrogation

If either Contracting State or its designated agency makes a payment to any of its investors under a guarantee it has assumed in respect of an investment in the territory of the other Contracting State, the latter Contracting State shall, without prejudice to the rights of the former Contracting State under Article 9, recognize the assignment, whether under a law or pursuant to a legal transaction, of any right or claim of such investor to the former Contracting State. The latter Contracting State shall also recognize the subrogation of the former Contracting State to any such right or

claim (assigned claims) which that Contracting State shall be entitled to assert to the same extent as its predecessor in title. As regards the transfer of payments made by virtue of such assigned claims, Article 4 (2) and (3) as well as Article 5 shall apply mutatis mutandis.

Article 8

Applicability of other Rules and Provisions

(1) If the legislation of either Contracting State or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting States in addition to this Treaty contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting State to a treatment more favourable than is provided for by this Treaty, such regulation shall to the extent that it is more favourable prevail over this Treaty.

(2) Each Contracting State shall observe any other obligation it has assumed with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting State.

(3) Investments having formed the subject of a special commitment of one Contracting State with respect to an investor of the other Contracting State shall be governed by the terms of the said commitment to the extent that the latter includes provisions more favourable to the investor than those of this Treaty.

Article 9

Settlement of Disputes between the Contracting States

(1) Disputes between the Contracting States concerning the interpretation or application of this Treaty should as far as possible be settled amicably by the governments of the two Contracting States through diplomatic channels.

(2) If a dispute has not been settled within a period of six months from the date on which such negotiations were requested by either Contracting State, it shall upon the request of either Contracting State be submitted to an arbitral tribunal.

(3) Such arbitral tribunal shall be constituted ad hoc as follows: each Contracting State shall appoint one member, and these two members shall agree upon a national of a third State as their chairman to be appointed by the governments of the two Contracting States. Such members shall be appointed within two months, and such chairman within three months from the date on which either Contracting State has informed the other Contracting State that it intends to submit the dispute to an arbitral tribunal.

(4) If the periods specified in paragraph 3 above have not been observed, either Contracting State may, in the absence of any other arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting State or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President should make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting State or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the Court next in seniority who is not a national of either Contracting State should make the necessary appointments.

(5) The arbitral tribunal shall decide on the dispute in accordance with the provisions of this Treaty and the principles of international law.

(6) The arbitral tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. Such decisions shall be final and legally binding. Each Contracting State shall bear the cost of its own member and of its representatives in the arbitration proceedings; the cost of the chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting States. The arbitral tribunal may make a different regulation concerning costs. In all other respects, the arbitral tribunal shall determine its own procedure. If any dispute should arise between the Contracting States as to the meaning or scope of a decision either Contracting State may request the arbitral tribunal to interpret its decision.

Article 10

Settlement of Disputes between an Investor and a Contracting State

(1) Disputes concerning investments between a Contracting State and an investor of the other Contracting State should as far as possible be settled amicably between the parties in dispute.

(2) If such a dispute cannot be settled within a period of three months from the date of receipt of request for settlement, the dispute shall be submitted at the request of the investor alternatively or consecutively to:

(a) the competent court of the Contracting State in whose territory the investment has been made;

(b) international arbitration under either:

- the Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States (ICSID), or

- the rules of arbitration of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), or

- the rules of arbitration of the International Chamber of Commerce (ICC), or

- any other form of dispute settlement agreed upon by the parties to the dispute.

Each Contracting State herewith declares its acceptance of such international arbitral procedures.

(3) An award issued by an arbitral tribunal shall be final and legally binding upon the parties to the dispute and it shall be enforced in accordance with domestic law.

(4) During arbitration proceedings or the enforcement of an award, the Contracting State involved in the dispute shall not raise the objection that the investor of the other Contracting State has received compensation under an indemnity, guarantee or insurance contract in respect of all or part of the damage.

Article 11

Scope of Application of the Treaty

(1) This Treaty shall apply to all investments, whether made prior to or after its entry into force, but it shall not apply to any claims or disputes concerning such investments which have been raised or settled between the parties involved prior to its entry into force.

(2) This Treaty shall be in force irrespective of whether or not diplomatic or consular relations exist between the Contracting States.

Article 12

Entry into Force, Duration and Termination

(1) This Treaty shall be subject to ratification; the instruments of ratification shall be exchanged as soon as possible.

(2) This Treaty shall enter into force one month after the date of exchange of the instruments of ratification. It shall remain in force for a period of twenty years and shall be extended thereafter for a period of fifteen years unless denounced in writing through diplomatic channels by either Contracting State twelve months before its expiration. After the expiry of that latter period it shall remain in force for an unlimited period unless denounced in writing through diplomatic channels by either Contracting State giving twelve months' notice.

(3) In respect of investments made prior to the date of termination of this Treaty, the provisions of the preceding Articles shall continue to be effective for a further period of twenty years from the date of termination of this Treaty.

(4) Upon entry into force of this Treaty, the Treaty of 25 June 1979 between the Federal Republic of Germany and the Sultanate of Oman concerning Encouragement and Reciprocal Protection of Investments shall terminate.

Done at Muscat on this 30th day of May 2007, corresponding to 13th day of Jumada al-Awal 1428 H in duplicate in the German, Arabic and English languages, all texts being authentic. In case of a divergent interpretation of the German and Arabic texts, the English text shall prevail.

For the
Federal Republic of Germany

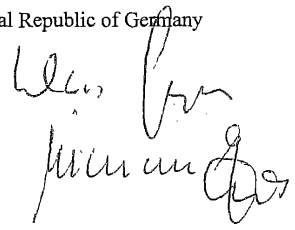

For the
Sultanate of Oman

[GERMAN TEXT – TEXTE ALLEMAND]

Vertrag

zwischen

der Bundesrepublik Deutschland

und

dem Sultanat Oman

über

die Förderung und den gegenseitigen Schutz von Kapitalanlagen

Die Bundesrepublik Deutschland

und

das Sultanat Oman

(im Folgenden als "Vertragsstaaten" und einzeln als "Vertragsstaat" bezeichnet) –

in dem Wunsch, die wirtschaftliche Zusammenarbeit zwischen beiden Ländern zu vertiefen und günstige Bedingungen für Kapitalanlagen von Investoren des einen Staates im Hoheitsgebiet des anderen Staates zu schaffen,

in der Erkenntnis, dass eine Förderung und ein vertraglicher Schutz dieser Kapitalanlagen geeignet sind, den Wohlstand beider Völker durch ihre positiven Auswirkungen, wie die Belebung wirtschaftlicher Initiativen und den Kapital- und Technologietransfer zwischen beiden Ländern, zu mehren –

haben Folgendes vereinbart:

Artikel 1
Begriffsbestimmungen

Für die Zwecke dieses Vertrags

1. umfasst der Begriff "Kapitalanlagen" Vermögenswerte jeder Art, die in Übereinstimmung mit den Gesetzen und sonstigen Vorschriften in einem Vertragsstaat angelegt werden, insbesondere, aber nicht ausschließlich:

   a) Eigentum an beweglichen und unbeweglichen Sachen sowie sonstige dingliche Rechte wie Hypotheken, Pfandrechte und ähnliche Rechte;

b) Anteilsrechte an Gesellschaften und andere Arten von Beteiligungen an Gesellschaften;

c) Ansprüche auf Geld, das verwendet wurde, um einen wirtschaftlichen Wert zu schaffen, oder Ansprüche auf Leistungen, die einen wirtschaftlichen Wert haben, und sonstige Geldansprüche;

d) Rechte des geistigen Eigentums, wie insbesondere Urheberrechte, Patente, Gebrauchsmuster, gewerbliche Muster und Modelle, Marken, Handelsnamen, Betriebs- und Geschäftsgeheimnisse, technische Verfahren, Know-how und Goodwill;

e) gesetzliche oder vertraglich erteilte Konzessionen und Lizenzen einschließlich Konzessionen für die Suche nach, die Gewinnung, die Nutzung und den Anbau von natürlichen Rohstoffen;

eine Änderung der Form, in der Vermögenswerte in Übereinstimmung mit den Gesetzen und sonstigen Vorschriften des Vertragsstaats, in dessen Hoheitsgebiet die Kapitalanlage vorgenommen wurde, angelegt oder wiederangelegt werden, lässt ihre Eigenschaft als Kapitalanlage unberührt;

2. bezeichnet der Begriff "Erträge" diejenigen Beträge, die auf eine Kapitalanlage oder Wiederanlage für einen bestimmten Zeitraum anfallen, wie Gewinnanteile, Dividenden, Zinsen, Lizenz- oder andere Entgelte;

3. bezeichnet der Begriff "Investor"

a) in Bezug auf die Bundesrepublik Deutschland:

- Deutsche im Sinne des Grundgesetzes der Bundesrepublik Deutschland,

- jede juristische Person sowie jede Handelsgesellschaft oder sonstige Gesellschaft oder Vereinigung mit oder ohne Rechtspersönlichkeit, die ihren Sitz im Hoheitsge-

biet der Bundesrepublik Deutschland hat, gleichviel, ob ihre Tätigkeit auf Gewinn gerichtet ist oder nicht,

b) in Bezug auf das Sultanat Oman:

- jede natürliche Person, die in Übereinstimmung mit den Gesetzen des Sultanats Oman dessen Staatsangehörigkeit besitzt,

- jede juristische Person, die in Übereinstimmung mit den Gesetzen des Sultanats Oman ihren Sitz in dessen Hoheitsgebiet hat;

4. bezeichnet der Begriff "Hoheitsgebiet"

das Land, den Luftraum und das Küstenmeer sowie die ausschließliche Wirtschaftszone und den Festlandsockel, über die ein Vertragsstaat im Einklang mit dem Völkerrecht und nationalem Recht souveräne Rechte oder Hoheitsbefugnisse ausübt.

Artikel 2

Förderung und Schutz von Kapitalanlagen

(1) Jeder Vertragsstaat wird Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats nach Möglichkeit fördern, günstige Bedingungen für diese Kapitalanlagen schaffen und diese Kapitalanlagen in Übereinstimmung mit seinen Rechtsvorschriften zulassen.

(2) Jeder Vertragsstaat wird in seinem Hoheitsgebiet Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats in jedem Fall gerecht und billig behandeln und ihnen den vollen Schutz des Vertrags gewähren. Erträge aus der Kapitalanlage und im Fall ihrer Wiederanlage auch deren Erträge genießen die gleiche Behandlung und den gleichen Schutz des Vertrags wie die Kapitalanlage.

(3) Ein Vertragsstaat wird die Verwaltung, die Erhaltung, den Gebrauch, die Nutzung oder die Verfügung über die Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats in seinem Ho-

heitsgebiet in keiner Weise durch willkürliche oder diskriminierende Maßnahmen beeinträchtigen.

(4) Die Vertragsstaaten werden im Rahmen ihrer Rechtsvorschriften Anträge auf die Einreise und den Aufenthalt von Personen des einen Vertragsstaats, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats einreisen wollen, in gutem Glauben prüfen; das Gleiche gilt für Arbeitnehmer, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats einreisen und sich dort aufhalten wollen, um eine Tätigkeit als Arbeitnehmer auszuüben. Das Gleiche gilt auch für Arbeitsgenehmigungen.

Artikel 3

Inländerbehandlung und Meistbegünstigung von Kapitalanlagen

(1) Jeder Vertragsstaat behandelt Kapitalanlagen in seinem Hoheitsgebiet, die sich im Besitz oder unter dem Einfluss von Investoren des anderen Vertragsstaats befinden, nicht weniger günstig als Kapitalanlagen der eigenen Investoren oder Investoren dritter Staaten.

(2) Jeder Vertragsstaat behandelt Investoren des anderen Vertragsstaats hinsichtlich ihrer Betätigung, insbesondere, aber nicht ausschließlich in Bezug auf die Verwaltung, die Erhaltung, den Betrieb, die Nutzung oder die Verfügung über ihre Kapitalanlagen nicht weniger günstig als seine eigenen Investoren oder Investoren dritter Staaten, je nachdem, was für die Investoren günstiger ist.

(3) Als eine "weniger günstige Behandlung" im Sinne dieses Artikels ist insbesondere anzusehen: die ungleiche Behandlung im Falle von Einschränkungen des Bezugs von Roh- und Hilfsstoffen, Energie und Brennstoffen sowie Produktions- und Betriebsmitteln aller Art sowie die ungleiche Behandlung im Falle von Behinderungen des Absatzes von Erzeugnissen im In- und Ausland. Maßnahmen, die aus Gründen der öffentlichen Sicherheit und Ordnung, der Volksgesundheit oder Sittlichkeit zu treffen sind, gelten nicht als "weniger günstige Behandlung" im Sinne dieses Artikels.

(4) Diese Behandlung bezieht sich nicht auf Vorrechte, die ein Vertragsstaat den Investoren dritter Staaten wegen seiner Mitgliedschaft in einer Zoll- oder Wirtschaftsunion, einem gemeinsamen Markt, einer Freihandelszone oder wegen seiner Assoziierung damit sowie wegen jeder anderen Form der regionalen Wirtschaftsintegration oder aufgrund von Doppelbesteuerungsabkommen oder sonstigen Vereinbarungen über Steuerfragen einräumt.

(5) Fragen der Besteuerung von Einkommen und Vermögen werden in Übereinstimmung mit dem Abkommen zur Vermeidung der Doppelbesteuerung bezüglich der Steuern auf Einkommen und Vermögen zwischen den Vertragsstaaten behandelt. Falls es ein solches Abkommen zwischen den Vertragsstaaten nicht gibt, findet das einschlägige nationale Steuerrecht Anwendung.

(6) Die Absätze 1 und 2 verpflichten das Sultanat Oman nicht dazu, Investoren des anderen Vertragsstaats in Bezug auf Land- und Grundbesitz dieselben Rechte zu gewähren wie eigenen Investoren. Das Gleiche gilt für Fördermittel und weiche Kredite in Verbindung mit spezifischen Entwicklungs- und Sozialprogrammen.

(7) Die Investoren des jeweiligen Vertragsstaats können genehmigte internationale Transportmittel für den Transport von Personen oder Investitionsgütern im unmittelbaren Zusammenhang mit einer Kapitalanlage im Sinne dieses Vertrags frei wählen, unbeschadet entsprechender zwei- oder mehrseitiger Übereinkünfte, die für einen der beiden Vertragsstaaten verbindlich sind.

Artikel 4

Entschädigung im Fall von Enteignung und Verstaatlichung

(1) Kapitalanlagen von Investoren eines Vertragsstaats genießen im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats vollen Schutz und volle Sicherheit.

(2) Kapitalanlagen von Investoren eines Vertragsstaats dürfen im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats in Übereinstimmung mit den Gesetzen des letzteren Vertragsstaats nur zum allgemeinen Wohl, auf der Grundlage der Nichtdiskriminierung und gegen umgehende, wert-

entsprechende und tatsächlich verwertbare Entschädigung direkt oder indirekt enteignet, verstaatlicht oder anderen Maßnahmen unterworfen werden, die in ihren Auswirkungen einer Enteignung oder Verstaatlichung (im Folgenden als "Enteignung" bezeichnet) gleichkommen. Die Entschädigung muss dem Wert der enteigneten Kapitalanlage unmittelbar vor dem Zeitpunkt entsprechen, in dem die tatsächliche oder drohende Enteignung öffentlich bekannt wurde.

(3) Die Entschädigung muss unverzüglich geleistet werden. Sie ist vom Zeitpunkt der Enteignung bis zum Zeitpunkt der Zahlung mit einem handelsüblichen angemessenen Zinssatz, der auf dem entsprechenden Euribor basiert, zu verzinsen; sie muss tatsächlich verwertbar und frei transferierbar sein. Spätestens im Zeitpunkt der Enteignung muss in geeigneter Weise für die Festsetzung und Leistung der Entschädigung Vorsorge getroffen sein. Die Rechtmäßigkeit der Enteignung und die Höhe der Entschädigung müssen in einem ordentlichen Rechtsverfahren in Übereinstimmung mit dem entsprechenden innerstaatlichen Rechtssystem nachgeprüft werden können.

(4) Hinsichtlich der in diesem Artikel geregelten Angelegenheiten genießen die Investoren eines Vertragsstaats im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats Meistbegünstigung.

Artikel 5

Entschädigung für Verluste

(1) Investoren eines Vertragsstaats, die durch Krieg oder sonstige bewaffnete Auseinandersetzungen, Revolution, Staatsnotstand oder Aufruhr im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats Verluste an Kapitalanlagen erleiden, werden von diesem Vertragsstaat nicht weniger günstig behandelt als seine eigenen Investoren oder Investoren dritter Staaten, je nachdem, was für die Investoren günstiger ist. Solche Zahlungen müssen frei transferierbar sein.

(2) Absatz 1 gilt auch für Investoren eines Vertragsstaats, die aufgrund einer der in diesem Absatz beschriebenen Situationen Verluste im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats erleiden, und zwar durch:

a) Beschlagnahme ihres Eigentums durch die Streitkräfte oder Behörden des anderen Vertragsstaats oder

b) Zerstörung ihres Eigentums durch die Streitkräfte oder Behörden des anderen Vertragsstaats, die nicht durch Kampfhandlungen verursacht wurde oder aufgrund der Lage nicht zwingend erforderlich war.

Artikel 6

Transfers

(1) Jeder Vertragsstaat gewährleistet den Investoren des anderen Vertragsstaats den freien Transfer der im Zusammenhang mit einer in seinem Hoheitsgebiet vorgenommenen Kapitalanlage stehenden Zahlungen, insbesondere

a) des Kapitals und zusätzlicher Beträge zur Aufrechterhaltung, Erhöhung oder Ausweitung vorhandener Kapitalanlagen sowie aller anderen Beträge, die zur Deckung von Kosten in Verbindung mit der Verwaltung der Kapitalanlagen dienen;

b) der Erträge;

c) zur Rückzahlung von Darlehen in Bezug auf eine Kapitalanlage;

d) des Erlöses aus der vollständigen oder teilweisen Liquidation oder Veräußerung der Kapitalanlage;

e) der in Artikel 4 und Artikel 5 vorgesehenen Entschädigungen;

f) der Löhne, Entgelte und sonstiger Einnahmen von Staatsangehörigen des anderen Vertragsstaats sowie von Staatsangehörigen aller Drittstaaten, die die Genehmigung besitzen, Aktivitäten in Bezug auf eine Kapitalanlage zu unternehmen.

(2) Transfers nach diesem Artikel, den Artikeln 4, 5 und 7 erfolgen unverzüglich zu dem am Tag des Transfers geltenden Marktkurs. Als "unverzüglich" durchgeführt gilt ein Transfer, der innerhalb einer Frist erfolgt, die normalerweise zur Erfüllung der Transferformalitäten erforderlich ist. Die Frist beginnt mit der Einreichung des entsprechenden Antrags und darf unter keinen Umständen zwei Monate überschreiten.

(3) Gibt es keinen Devisenmarkt, so gilt der Kreuzkurs, der sich aus denjenigen Umrechnungskursen ergibt, die der Internationale Währungsfonds zum Zeitpunkt der Zahlung Umrechnungen der betreffenden Währungen in Sonderziehungsrechte zugrunde legen würde.

Artikel 7

Subrogation

Leistet ein Vertragsstaat oder seine zuständige Behörde seinen Investoren Zahlungen aufgrund einer Gewährleistung für eine Kapitalanlage im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats, so erkennt dieser andere Vertragsstaat unbeschadet der Rechte des erstgenannten Vertragsstaats aus Artikel 9 die Übertragung aller Rechte oder Ansprüche dieser Investoren kraft Gesetzes oder aufgrund Rechtsgeschäfts auf den erstgenannten Vertragsstaat an. Ferner erkennt der andere Vertragsstaat den Eintritt des erstgenannten Vertragsstaats in alle diese Rechte oder Ansprüche (übertragene Ansprüche) an, welche der erstgenannte Vertragsstaat in demselben Umfang wie sein Rechtsvorgänger auszuüben berechtigt ist. Für den Transfer von Zahlungen aufgrund der übertragenen Ansprüche gelten Artikel 4 Absätze 2 und 3 und Artikel 5 entsprechend.

Artikel 8

Anwendbarkeit anderer Regeln und Bestimmungen

(1) Ergibt sich aus den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaats oder aus völkerrechtlichen Verpflichtungen, die neben diesem Vertrag zwischen den Vertragsstaaten bestehen oder in Zukunft begründet werden, eine allgemeine oder besondere Regelung, durch die den Kapitalanlagen der

Investoren des anderen Vertragsstaats eine günstigere Behandlung als nach diesem Vertrag zu gewähren ist, so geht eine solche Regelung diesem Vertrag insoweit vor, als sie günstiger ist.

(2) Jeder Vertragsstaat wird jede andere Verpflichtung einhalten, die er in Bezug auf Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats in seinem Hoheitsgebiet übernommen hat.

(3) Kapitalanlagen, die Gegenstand einer besonderen Verpflichtung eines Vertragsstaats im Hinblick auf einen Investor des anderen Vertragsstaats sind, unterliegen den Bedingungen dieser Verpflichtung insoweit, als Letztere für den Investor günstigere Bestimmungen enthält als dieser Vertrag.

Artikel 9

Beilegung von Streitigkeiten zwischen den Vertragsstaaten

(1) Streitigkeiten zwischen den Vertragsstaaten über die Auslegung oder Anwendung dieses Vertrags sollen, soweit möglich, durch die Regierungen der beiden Vertragsstaaten gütlich auf diplomatischem Weg beigelegt werden.

(2) Kann eine Streitigkeit innerhalb einer Frist von sechs Monaten ab dem Zeitpunkt, an dem ein Vertragsstaat um Verhandlungen ersucht hat, nicht beigelegt werden, so ist sie auf Verlangen eines der beiden Vertragsstaaten einem Schiedsgericht zu unterbreiten.

(3) Das Schiedsgericht wird von Fall zu Fall gebildet, indem jeder Vertragsstaat ein Mitglied bestellt und beide Mitglieder sich auf den Angehörigen eines dritten Staates als Obmann einigen, der von den Regierungen der beiden Vertragsstaaten zu bestellen ist. Die Mitglieder sind innerhalb von zwei Monaten, der Obmann innerhalb von drei Monaten zu bestellen, nachdem der eine Vertragsstaat dem anderen mitgeteilt hat, dass er die Streitigkeit einem Schiedsgericht unterbreiten will.

(4) Werden die in Absatz 3 genannten Fristen nicht eingehalten, so kann in Ermangelung einer anderen Vereinbarung jeder Vertragsstaat den Präsidenten des Internationalen Gerichtshofs bit-

ten, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen. Besitzt der Präsident die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten oder ist er aus einem anderen Grund verhindert, so soll der Vizepräsident die Ernennungen vornehmen. Besitzt auch der Vizepräsident die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten oder ist auch er verhindert, so soll das im Rang nächstfolgende Mitglied des Gerichtshofs, das nicht die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten besitzt, die Ernennungen vornehmen.

(5) Das Schiedsgericht entscheidet über Streitigkeiten in Übereinstimmung mit diesem Vertrag und den Grundsätzen des Völkerrechts.

(6) Das Schiedsgericht entscheidet mit Stimmenmehrheit. Seine Entscheidungen sind endgültig und rechtsverbindlich. Jeder Vertragsstaat trägt die Kosten seines Mitglieds sowie seiner Vertretung in dem Verfahren vor dem Schiedsgericht; die Kosten des Obmanns sowie die sonstigen Kosten werden von den beiden Vertragsstaaten zu gleichen Teilen getragen. Das Schiedsgericht kann eine andere Kostenregelung treffen. Im Übrigen regelt das Schiedsgericht sein Verfahren selbst. Sollten zwischen den Vertragsstaaten Streitigkeiten in Bezug auf die Bedeutung oder den Anwendungsbereich einer Entscheidung entstehen, kann jeder Vertragsstaat das Schiedsgericht dazu auffordern, seine Entscheidung auszulegen.

Artikel 10

Beilegung von Streitigkeiten zwischen einem Investor und einem Vertragsstaat

(1) Streitigkeiten in Bezug auf Kapitalanlagen zwischen einem der Vertragsstaaten und einem Investor des anderen Vertragsstaats sollen, soweit möglich, zwischen den Streitparteien gütlich beigelegt werden.

(2) Kann die Streitigkeit innerhalb einer Frist von drei Monaten ab dem Zeitpunkt ihrer Geltendmachung nicht beigelegt werden, so wird sie auf Verlangen des Investors alternativ oder nacheinander unterbreitet:

a) dem zuständigen Gericht des Vertragsstaats, in dessen Hoheitsgebiet die Kapitalanlage erfolgt ist;

b) einem internationalen Schiedsverfahren, das entweder unterliegt:

- dem Übereinkommen zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten zwischen Staaten und Angehörigen anderer Staaten (ICSID) vom 18. März 1965 oder
- den Schlichtungsregeln der Kommission der Vereinten Nationen für internationales Handelsrecht (UNCITRAL) oder
- den Schlichtungsregeln der Internationalen Handelskammer (ICC) oder
- jedweder anderen Form von Schlichtungsvereinbarung, die von den Streitparteien getroffen wurde.

Jeder Vertragsstaat erklärt hiermit sein Einverständnis mit diesen internationalen Schiedsverfahren.

(3) Der Schiedsspruch eines Schiedsgerichts ist endgültig und rechtsverbindlich für die Streitparteien, und er wird nach innerstaatlichem Recht vollstreckt.

(4) Der an der Streitigkeit beteiligte Vertragsstaat wird während eines Schiedsverfahrens oder der Vollstreckung eines Schiedsspruchs nicht als Einwand geltend machen, dass der Investor des anderen Vertragsstaats im Rahmen eines Entschädigungs-, Garantie- oder Versicherungsvertrags eine Entschädigung für einen Teil des Schadens oder den Gesamtschaden erhalten hat.

Artikel 11

Geltungsbereich des Vertrags

(1) Dieser Vertrag gilt für alle Kapitalanlagen, die vor oder nach seinem Inkrafttreten vorgenommen wurden, er gilt jedoch nicht für Ansprüche oder Streitigkeiten in Bezug auf Kapitalanlagen, die vor seinem Inkrafttreten entstanden sind oder zwischen den beteiligten Parteien beigelegt wurden.

(2) Dieser Vertrag gilt unabhängig davon, ob zwischen den beiden Vertragsstaaten diplomatische oder konsularische Beziehungen bestehen.

Artikel 12

Inkrafttreten, Geltungsdauer und Kündigung

(1) Dieser Vertrag bedarf der Ratifikation; die Ratifikationsurkunden werden so bald wie möglich ausgetauscht.

(2) Dieser Vertrag tritt einen Monat nach Austausch der Ratifikationsurkunden in Kraft. Er bleibt zwanzig Jahre lang in Kraft; nach deren Ablauf verlängert sich die Geltungsdauer um fünfzehn Jahre, sofern nicht einer der beiden Vertragsstaaten den Vertrag mit einer Frist von zwölf Monaten vor Ablauf schriftlich auf diplomatischem Weg kündigt. Nach Ablauf dieser Zeitspanne bleibt er auf unbegrenzte Zeit in Kraft, sofern er nicht von einem der beiden Vertragsstaaten mit einer Frist von zwölf Monaten schriftlich auf diplomatischem Weg gekündigt wird.

(3) Für Kapitalanlagen, die bis zum Zeitpunkt des Außerkrafttretens dieses Vertrags vorgenommen worden sind, gelten die vorstehenden Artikel noch für weitere zwanzig Jahre vom Tag des Außerkrafttretens des Vertrags an.

(4) Mit Inkrafttreten dieses Vertrags tritt der Vertrag vom 25. Juni 1979 zwischen der Bundesrepublik Deutschland und dem Sultanat Oman über die Förderung und den gegenseitigen Schutz von Kapitalanlagen außer Kraft.

Geschehen zu Maskat am 30. Mai 2007 entsprechend 13 Jamadi El-Awwal 1428 in zwei Urschriften, jede in deutscher, arabischer und englischer Sprache, wobei jeder Wortlaut verbindlich ist. Bei unterschiedlicher Auslegung des deutschen und des arabischen Wortlauts ist der englische Wortlaut maßgebend.

Für die
Bundesrepublik Deutschland

Für das
Sultanat Oman

[TRANSLATION – TRADUCTION]

TRAITÉ ENTRE LA RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'ALLEMAGNE ET LE SULTANAT D'OMAN RELATIF À L'ENCOURAGEMENT ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUE DES INVESTISSEMENTS

La République fédérale d'Allemagne et le Sultanat d'Oman, (ci-après dénommés « les États contractants ») et individuellement dénommés « l'État contractant »,

Désireux d'intensifier la coopération économique entre eux et de créer des conditions favorables à l'accroissement des investissements effectués par des investisseurs d'un des États contractants sur le territoire de l'autre État contractant,

Considérant que l'encouragement et la protection contractuelle de tels investissements sont de nature à accroître la prospérité des deux pays, notamment, entre autres effets positifs, en stimulant les initiatives commerciales et le transfert de capitaux et de technologies entre les deux pays,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Traité :

1. Le terme « investissements » désigne tout type d'actif investi conformément aux lois et aux règlements d'un État contractant et comprend plus particulièrement, sans que cette liste soit limitative :

a) Les biens meubles et immeubles ainsi que tous les autres droits réels tels que les hypothèques, droits de gage et autres droits similaires;

b) Les actions dans les sociétés et autres formes de participation au capital des sociétés;

c) Les créances portant sur des sommes d'argent ayant servi à créer une valeur économique ou portant sur toute prestation ayant une valeur économique, et tous les autres titres portant sur des sommes d'argent;

d) Les droits de propriété intellectuelle, en particulier les droits d'auteur, les brevets, les modèles d'utilité, les dessins industriels, les marques, les noms commerciaux, les secrets commerciaux et les secrets d'affaires, les procédés techniques, le savoir-faire et le fonds de commerce;

e) Les concessions et les licences conférées par la loi ou par contrat, notamment les concessions en vue de la prospection, de l'extraction, de l'exploitation ou de la culture de ressources naturelles.

Les modifications de la forme sous laquelle les actifs sont investis ou réinvestis, dans le respect des lois et règlements de l'État contractant sur le territoire duquel l'investissement est effectué, n'affectent en rien leur qualité d'investissements.

2. Le terme « revenus » désigne les sommes rapportées par un investissement ou un réinvestissement pendant une période donnée, sous la forme de bénéfices, de dividendes, d'intérêts, de redevances ou d'autres commissions.

3. Le terme « investisseur » désigne :

a) S'agissant de la République fédérale d'Allemagne :

- Les Allemands au sens de la Loi fondamentale de la République fédérale d'Allemagne;
- Toute personne morale et toute société ou association commerciale ou autre dotée ou non de la personnalité juridique ayant son siège sur le territoire de la République fédérale d'Allemagne, que ses activités aient un but lucratif ou non;

b) S'agissant du Sultanat d'Oman :

- Toute personne physique ayant la nationalité du Sultanat d'Oman au sens des lois de celui-ci;
- Toute personne morale ayant son siège sur le territoire du Sultanat d'Oman au sens des lois de celui-ci.

4. Le terme « territoire » désigne la terre, l'espace aérien et les eaux territoriales, ainsi que la zone économique exclusive et le plateau continental sur lesquels un État contractant exerce ses droits souverains ou sa juridiction conformément aux dispositions du droit international et de son droit interne.

Article 2. Encouragement et protection des investissements

1) Dans toute la mesure du possible, chacun des États contractants encourage les investissements d'investisseurs de l'autre État contractant et crée des conditions favorables à ces investissements, qu'il accepte s'ils sont conformes à sa législation.

2) Chacun des États contractants accorde sur son territoire, en toutes circonstances, aux investissements des investisseurs de l'autre État contractant un traitement juste et équitable ainsi qu'une protection pleine et entière en application du présent Traité. Les revenus tirés de l'investissement et, en cas de réinvestissement, les revenus tirés de celui-ci, bénéficient du même traitement et de la même protection que ceux qui sont offerts à l'investissement en application du présent Traité.

3) Les États contractants n'entravent pas, de quelque manière que ce soit, par des mesures abusives ou discriminatoires, la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance ou la cession des investissements effectués sur leur territoire par les investisseurs de l'autre État contractant.

4) Les États contractants examinent de bonne foi, dans le cadre de leur législation interne, les demandes d'entrée et de séjour sur leur territoire à des fins relatives à un investissement qui émanent de personnes de l'autre État contractant; le même principe s'applique aux personnes salariées qui souhaitent entrer sur le territoire de l'autre État contractant à des fins relatives à un investissement et y séjourner pour exercer un emploi. Le même principe s'applique aux permis de travail.

Article 3. Traitement national et traitement de la nation la plus favorisée accordés aux investissements

1) Les États contractants ne soumettent pas les investissements effectués sur leur territoire et détenus ou contrôlés par des investisseurs de l'autre État contractant à un traitement moins favorable que celui qu'ils accordent aux investissements de leurs propres investisseurs ou aux investissements d'investisseurs d'État tiers.

2) Les États contractants ne soumettent pas les investisseurs de l'autre État contractant, s'agissant de leur activité, notamment concernant la gestion, le maintien, le fonctionnement, la jouissance ou la cession de leurs investissements, à un traitement moins favorable que celui qu'ils accordent à leurs propres investisseurs ou, s'il est plus favorable, aux investisseurs d'États tiers.

3) Sont notamment considérés comme « traitement moins favorable » au sens du présent article : le traitement inégal résultant de restrictions à l'achat de matières premières, de matières consommables, d'énergie, de combustible, ou de tout type de moyen de production ou d'exploitation et le traitement inégal résultant d'une quelconque entrave à la commercialisation de produits à l'intérieur ou à l'extérieur du pays. Les mesures qui doivent être prises pour sauvegarder la sécurité et l'ordre publics, la santé publique ou les bonnes mœurs ne sont pas considérées comme un « traitement moins favorable » au sens du présent article.

4) Ce traitement ne concerne pas les privilèges que les États contractants accordent aux investisseurs d'États tiers en raison de leur appartenance ou de leur association à une union douanière ou économique, à un marché commun, à une zone de libre-échange ou à toute autre forme d'intégration économique régionale ou en application de tout accord tendant à éviter la double imposition ou d'autres accords relatifs aux questions fiscales.

5) Les questions relatives à l'impôt sur le revenu et sur le capital sont traitées conformément à l'accord tendant à éviter la double imposition en matière d'impôt sur le revenu et sur le capital conclu entre les États contractants. Si aucun accord de ce type n'a été conclu entre les États contractants, la législation fiscale de chaque État s'applique.

6) Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article n'obligent pas le Sultanat d'Oman à accorder aux investisseurs de l'autre État contractant le même traitement que celui qu'il accorde à ses propres investisseurs en matière de propriétés foncière et immobilière. Il en va de même pour les subventions et les prêts à taux réduit accordés dans le cadre de certains programmes d'aide sociale et de développement.

7) Les investisseurs des États contractants sont libres de choisir parmi les modes internationaux de transport autorisés pour le transport de personnes ou de biens d'équipement directement liés à un investissement au sens du présent Traité, sans préjudice des accords bilatéraux ou multilatéraux contraignants pour l'un ou l'autre des États contractants.

Article 4. Indemnisation en cas d'expropriation et de nationalisation

1) Les investissements effectués par des investisseurs d'un État contractant bénéficient sur le territoire de l'autre État contractant d'une protection et d'une sécurité intégrales.

2) Les investissements effectués par des investisseurs d'un État contractant ne font pas l'objet sur le territoire de l'autre État contractant de mesures directes ou indirectes d'expropriation ou de nationalisation ou d'autres mesures dont les conséquences équivaudraient à une expropriation ou à une nationalisation (ci-après dénommées « expropriation »), sauf en conformité avec les lois applicables du dernier État contractant, pour cause d'utilité publique, de manière non discriminatoire et sous réserve d'une indemnisation rapide, adéquate et effective. L'indemnité versée est équivalente à la valeur qu'avait l'investissement faisant l'objet de l'expropriation juste avant la date à laquelle l'expropriation effective ou la menace d'expropriation a été rendue publique.

3) L'indemnité est payée sans délai. Elle est majorée d'intérêts à compter de la date d'expropriation jusqu'au moment du paiement, selon un taux raisonnable du point de vue commercial, fondé sur le taux Euribor applicable; elle est effectivement réalisable et librement transférable. Des dispositions appropriées auront été prises au moment de l'expropriation ou avant celle-ci pour la fixation et le versement de l'indemnité. La légalité de toute expropriation et le montant de l'indemnité font l'objet d'un contrôle effectué dans le cadre d'une procédure régulière conformément au système juridique interne de chacun des États contractants.

4) Les investisseurs de chacun des États contractants bénéficient sur le territoire de l'autre État contractant du traitement de la nation la plus favorisée pour tout ce qui touche aux questions visées dans le présent article.

Article 5. Indemnisation pour pertes

1) Les investisseurs de l'un des États contractants dont les investissements subissent une perte sur le territoire de l'autre État contractant du fait d'une guerre ou d'un conflit armé, d'une révolution, d'un état d'urgence national ou d'un soulèvement bénéficient de la part de cet autre État contractant d'un traitement qui n'est pas moins favorable que celui qu'il accorde à ses propres investisseurs ou, s'il est plus favorable, aux investisseurs d'États tiers. Les sommes versées à ce titre sont librement transférables.

2) Les dispositions du paragraphe 1 du présent article s'appliquent également aux investisseurs d'un État contractant qui, dans l'une quelconque des situations visées dans le présent paragraphe, subissent une perte sur le territoire de l'autre État contractant résultant :

a) De la réquisition de leurs biens par les forces armées ou les autorités de ce dernier État contractant; ou

b) De la destruction de leurs biens par les forces armées ou les autorités de ce dernier État contractant qui n'est pas occasionnée par des combats et n'est pas exigée par la situation.

Article 6. Transferts

1) Chacun des États contractants garantit aux investisseurs de l'autre État contractant le libre transfert des paiements effectués au titre d'un investissement sur son territoire, et notamment :

a) Du capital et des fonds additionnels servant au maintien, à l'augmentation ou au développement des investissements existants et de toute autre somme affectée à la prise en charge des dépenses liées à la gestion des investissements;

b) Des revenus;

c) Du remboursement des emprunts liés à l'investissement;

d) Du produit de la liquidation ou de la vente totale ou partielle de l'investissement;

e) De l'indemnité prévue à l'article 4 et à l'article 5;

f) Des salaires, des rémunérations et des créances échues des ressortissants de l'autre État contractant et des ressortissants d'États tiers autorisés à mener des activités liées à un investissement.

2) Les transferts visés au présent article et aux articles 4, 5 et 7 sont effectués sans délai au taux de change du marché en vigueur à la date du transfert. Un transfert est considéré comme ayant été fait « sans délai » s'il est effectué dans les délais normaux nécessaires à l'accomplissement des formalités de transfert. Ce délai prend cours à la date à laquelle la demande en question a été soumise et ne peut en aucun cas dépasser deux mois.

3) En l'absence de marché des changes, le taux croisé obtenu à partir des taux que le Fonds monétaire international appliquerait à la date du paiement pour la conversion des monnaies visées en droits de tirage spéciaux s'applique.

Article 7. Subrogation

Si l'un ou l'autre des États contractants ou l'organisme qu'il a désigné verse une somme à l'un de ses investisseurs au titre d'une garantie donnée concernant un investissement effectué sur le territoire de l'autre État contractant, ce dernier État contractant reconnaît, sans préjudice des droits que l'article 9 confère au premier État contractant, la cession au premier État contractant, en application de la loi ou d'une transaction juridique, de tout droit ou créance dudit investisseur. Le dernier État contractant reconnaît en outre que le premier État contractant est subrogé dans lesdits droits ou créances (créances transférées) et qu'il est habilité à les exercer ou à les poursuivre dans la même mesure que son prédécesseur en titre. Les dispositions des paragraphes 2 et 3 de l'article 4 et celles de l'article 5 s'appliquent mutatis mutandis au transfert des montants versés au titre des créances transférées.

Article 8. Applicabilité d'autres règles et dispositions

1) Si la législation de l'un ou l'autre des États contractants ou les obligations découlant du droit international qui existent actuellement ou qui pourront être établies par la suite entre les États contractants en sus du présent Traité contiennent une règle, générale ou spécifique, octroyant aux investissements effectués par les investisseurs de l'autre État contractant un traitement plus favorable que celui qui est prévu par le présent Traité, ladite règle prévaut si elle est plus favorable à l'investisseur.

2) Chacun des États contractants observe toute autre obligation qu'il pourrait avoir relativement à des investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre État contractant.

3) Les investissements qui ont fait l'objet d'un engagement spécial d'un État contractant à l'égard d'un investisseur de l'autre État contractant sont régis par les termes dudit engagement si ce dernier comprend des dispositions plus favorables à l'investisseur que celles du présent Traité.

Article 9. Règlement des différends entre les États contractants

1) Les différends survenant entre les États contractants au sujet de l'interprétation ou de l'application du présent Traité sont dans toute la mesure possible réglés à l'amiable par les deux États contractants, par la voie diplomatique.

2) Si un différend n'a pas été réglé dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle les négociations ont été demandées par l'un ou l'autre des États contractants, il est soumis, à la demande de l'un ou de l'autre des États contractants, à un tribunal arbitral.

3) Ce tribunal arbitral est constitué pour chaque espèce de la manière suivante : chaque État contractant désigne un membre du tribunal, et ces deux membres se mettent d'accord sur le choix d'un ressortissant d'un État tiers qui, une fois nommé par les Gouvernements des deux États contractants, préside le tribunal. Les membres sont nommés dans les deux mois, et le président dans les trois mois qui suivent de la date à laquelle l'un des États contractants a informé l'autre de son intention de soumettre le différend à un tribunal arbitral.

4) Si les délais prescrits au paragraphe 3 ci-dessus n'ont pas été observés, l'un ou l'autre des États contractants peut, en l'absence de toute autre disposition, demander au Président de la Cour internationale de Justice de procéder aux nominations voulues. Si le Président est un ressortissant de l'un ou l'autre des États contractants ou s'il est empêché pour toute autre raison de s'acquitter de cette fonction, il appartient au Vice-président de procéder aux nominations voulues. Si le Vice-président est un ressortissant de l'un des États contractants ou s'il est lui aussi empêché de s'acquitter de cette fonction, le membre suivant dans la hiérarchie de la Cour internationale de justice qui n'est ressortissant ni de l'un, ni de l'autre des États contractants procède aux nominations voulues.

5) Le tribunal arbitral tranche le différend conformément aux dispositions du présent Traité et aux principes du droit international.

6) Le tribunal arbitral statue à la majorité des voix. Ses décisions sont sans appel et juridiquement contraignantes. Chacun des États contractants prend en charge les frais de son propre membre et de ses représentants à la procédure arbitrale; les frais afférents au président du tribunal et les autres frais sont répartis à parts égales entre les États contractants. Le tribunal arbitral a la latitude d'ordonner une répartition différente des frais. À tous autres égards, le tribunal arbitral arrête sa propre procédure. Si un différend survient entre les États contractants concernant la signification ou la portée d'une décision, l'un ou l'autre peut demander au tribunal arbitral d'interpréter sa décision.

Article 10. Règlement des différends entre un investisseur et un État contractant

1) Les différends concernant les investissements qui surviennent entre un État contractant et un investisseur de l'autre État contractant sont dans la mesure du possible réglés à l'amiable entre les parties au différend.

2) Si un différend de ce type ne peut être réglé dans un délai de trois mois à compter de la date de réception de la demande de règlement, il peut être soumis, à la demande de l'investisseur, à l'une ou l'autre des procédures ci-après, ou aux deux, consécutivement :

a) Un tribunal compétent de l'État contractant sur le territoire duquel l'investissement a été effectué;

b) Une procédure d'arbitrage international, dans l'un des cadres ci-après :

- La Convention du 18 mars 1965 pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États; ou
- Le Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI); ou
- Le Règlement d'arbitrage de la Chambre de commerce internationale (CCI); ou
- Toute autre forme de règlement des différends dont conviennent les parties au différend.

Chacun des États contractants déclare par les présentes accepter ces procédures d'arbitrage international.

3) La sentence arbitrale est sans appel et juridiquement contraignante pour les parties au différend; elle est appliquée conformément au droit interne.

4) Que ce soit pendant la procédure arbitrale ou dans le cadre de l'application d'une sentence, l'État contractant qui est partie au différend ne peut soulever l'objection selon laquelle l'investisseur de l'autre État contractant a été indemnisé au titre d'un contrat d'indemnisation, de garantie ou d'assurance pour tout ou partie du préjudice.

Article 11. Champ d'application du Traité

1) Le présent Traité s'applique à tous les investissements, que ceux-ci aient été effectués avant ou après son entrée en vigueur. Il ne s'applique cependant pas aux réclamations et aux différends concernant lesdits investissements qui ont été soulevés ou réglés entre les parties concernées avant son entrée en vigueur.

2) Le présent Traité demeure en vigueur que les États contractants entretiennent ou non des relations diplomatiques ou consulaires.

Article 12. Entrée en vigueur, durée et dénonciation

1) Le présent Traité est soumis à ratification; les instruments de ratification sont échangés dès que possible.

2) Le présent Traité entre en vigueur un mois après la date d'échange des instruments de ratification. Il reste en vigueur pour une période de vingt ans et est ensuite pro-

longé pour une période de quinze ans sauf s'il est dénoncé par écrit, par la voie diplomatique, par l'un ou l'autre des États contractants, douze mois avant la date d'expiration. Après l'expiration de cette dernière période, il demeure en vigueur pour une durée indéterminée à moins qu'il ne soit dénoncé par écrit, par la voie diplomatique, par l'un ou l'autre des États contractants, sous préavis de douze mois.

3) À l'égard des investissements effectués avant la date d'expiration ou de dénonciation du présent Traité, les dispositions des articles précédents restent en vigueur pour une autre période de vingt ans à compter de la date d'expiration ou de dénonciation.

4) Dès l'entrée en vigueur du présent Traité, le Traité du 25 juin 1979 entre la République fédérale d'Allemagne et le Sultanat d'Oman relatif à l'encouragement et à la protection réciproque des investissements est dénoncé.

FAIT à Mascate le 30 mai 2007, correspondant au 13 Joumada El Oula 1428, en deux exemplaires, dans les langues allemande, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation entre les textes allemand et arabe, le texte anglais prévaudra.

Pour la République fédérale d'Allemagne :

KLAUS MEYER MICHAEL GLOS

Pour le Sultanat d'Oman :

NASSER AL KHUSAIBI